لتحديد خارطة انتشارها وأنواعها والفئات المستهلكة لها

تحقيق وطني حول الإدمان على المخدرات ابتداء من أفريل القادم

يشرع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها في إنجاز تحقيق وطني حول مدى استفحال ظاهرة الإدمان على المخدرات وسط مختلف فئات المجتمع ابتداء من أفريل 2009، وقد خصص له غلاف مالي قدره 20 مليون دينار، بهدف إعداد سياسة وطنية شاملة لمكافحتها.

غنية قمراوي / وأج

وأوضح المدير العام للديوان عبد المالك سايح لوكالة الأنباء الجزائرية أنه "سيتم الشروع في هذا التحقيق الوطني ابتداء من أفريل 2009 وسيخص عينة متكونة من 20 ألف أسرة من مختلف فئات المجتمع، سينتهي إلى نتائج تكون نظرة شاملة ومعمقة حول مدى استفحال ظاهرة الإدمان على المخدرات".

وحسب مسؤول الديوان فإن التحقيق الذي سيكون وطنيا، سيتم مع عينات مختارة من المجتمع، بناء على تحديد فئات الأعمار المعنية وهي أربعة، من 12 إلى 15 سنة ومن 15 إلى 20 سنة ومن 20 إلى 40 سنة، إلى جانب فئة الأكثر من 40 سنة ويكون على أساس استجوابات فردية.

وسيقود التحقيق خبراء ومحققون مختصون في الميدان بطلب من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان على المخدرات، وستفضي نتائجه إلى "إنشاء خارطة تعكس انتشار الظاهرة وتحدد أنواع المخدرات المستهلكة وفئات المستهلكين" حسب السايح.

كما تهدف العملية إلى تحديد مدى انتشار آفة استهلاك المخدرات والإدمان عليها وسط الجزائريين خاصة في الأوساط المدرسية والجامعية، خاصة وأن الأمر "يبعث على القلق" حسب تحليل مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها، الذي أضاف أن هذا الوضع "سيكون له لا محالة تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية".

فاستهلاك المخدرات حسب معطيات الديوان انتشر بطريقة تبعث على القلق لا سيما في وسط الشباب بالجزائر مما يستدعي تعبئة الجميع لمكافحة هذه الآفة.

ولا يقتصر استهلاك المخدرات والإدمان عليها على الذكور وحدهم بل بلغ تفشي هذه الآفة وسط الإناث "تسجيل نسبة تتراوح بين 4 و5 بالمائة لاسيما لدى الجامعيات وطالبات المستوى الثانوي".

من جهة أخرى، أشار المدير العام للمعهد الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها إلى أن زراعة القنب الهندي ظهرت في الجزائر من خلال إنتاج هذه المادة ببعض الولايات على غرار أدرار حيث اكتشفت حقول مزروعة بالأفيون.

وكشف عن قرب تنظيم ملتقى وطني حول الانعكاسات السلبية للمخدرات على التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر، بمشاركة ممثلين عن عدة هيئات متخصصة لاسيما في مجال منع هذه الآفة وتقديم العلاج لفائدة المدمنين، فضلا عن مختصين في علم الاجتماع وعلم النفس وخبراء.

لتحديد خارطة انتشارها وأنواعها والفئات المستهلكة لها

توقيف 5641 متورط بين مهرب ومستهلك بينهم 52 أجنبيا

حجز أزيد من 15 طنا من القنب خلال 6 أشهر

غنية قمراوي

حجزت مصالح مكافحة المخدرات خلال السداسي الأول من السنة الجارية أكثر من 15 من راتنج القنب، وهو ضعف المعدل السنوي الذي سجل خلال 10 سنوات الأخيرة، ما يؤكد خطورة الوضع ومؤشر على تحول الجزائر إلى بلد استهلاك بفضل النشاط المتنامي لشبكات المتاجرة بالمخدرات.

كشف مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان عليها عبد المالك السايح أن كميات راتنج القنب المحجوزة بلغت 615 ر15443 كلغ، و500 غ من حشيش القنب و9278 نبتة من شجيرات القنب حسب حصيلة السداسي الأول من سنة 2008 لمصالح المكافحة المتعلقة بالكميات المحجوزة من المخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الوطني، إلى جانب حجز 54678 قرص من المؤثرات العقلية و982 كبسولة و280 مل و57 قارورة من مختلف سوائل المؤثرات العقلية.

من جهة أخرى عالجت مصالح المكافحة الثلاث (الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني والجمارك) حسب حصيلة الثلاثي الأول من هذه السنة حوالي 3720 قضية منها 1073 قضية متصلة بالتهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات و897 قضية خاصة بتهريب راتنج القنب والأفيون.

وتخص القضايا المعالجة المسجلة أيضا في نفس الفترة 170 قضية متعلقة بالتهريب والاتجار بالمؤثرات العقلية و3 قضايا متعلقة بالاتجار في الكوكايين وقضيتين متعلقتين بالاتجار في الهيروين وقضية واحدة تتعلق بتهريب الكراك.

وقد بلغ عدد القضايا المتعلقة بحيازة واستهلاك المخدرات 2629 قضية منها 2508 قضية تخص حيازة واستهلاك راتنج القنب والأفيون و116 قضية متعلقة بحيازة واستهلاك المؤثرات العقلية، إلى جانب 18 قضية متعلقة بزراعة القنب والأفيون.

وبخصوص الأشخاص المتورطين فقد توصلت التحريات التي قامت بها المصالح المعنية في هذا الإطار إلى توقيف 5641 شخص بينهم 52 أجنبيا.

ومن بين 5641 شخص متورط تم توقيفه 1664 مهرب و3505 مستهلك لراتنج القنب والأفيون وكذا 266 مهرب و123 مستهلك للمؤثرات العقلية إلى جانب 5 مهربين و6 مستهلكين للكوكايين علاوة على 48 مزارعا للقنب والأفيون.

ومن بين هؤلاء المتورطين تؤكد الحصيلة إحصاء 52 أجنبيا من بينهم 15 شخصا من مالي و11 من نيجيريا و6 مغاربة و4 نيجريين، إلى جانب 3 من الكاميرون وشخص واحد من تونس وواحد من ساحل العاج وكذا فرنسي و5 أشخاص آخرين لم تحدد جنسياتهم. وأما المتورطون والمتواجدون قيد البحث فيصل عددهم الى 189 شخص.

المهربون بالحدود الغربية يحوّلون نشاطهم إلى الكوكايين

حجز 7 قناطير من الكيف المعالج والقبض على بارونين خطيرين

أسفرت تدخلات مصالح الدرك الوطني بتلمسان خلال السداسي الأول من هذه السنة من وضع حد لنشاط عديد من بارونات المخدرات على غرار كل من المدعو "ق.م" البالغ من العمر 30 سنة والقاطن بمدينة مغنية الحدودية وكذلك المدعو "ن.مصطفى" الذي يحمل الجنسية المزدوجة الجزائرية والمغربية والقاطن بقرية عين يوسف التابعة إقليميا لدائرة الحنايا، وذلك بعد نصب كمين واستغلال دقيق لمعلومات تفيد بتحركاتهما، حيث تم القبض عليهما في عمليتين منفصلتين. وفيما لا تزال التحقيقات متواصلة للقضاء على ما تبقى من شبكات تهريب المخدرات على الحدود الجزائرية المغربية، كما كشف عنه قائد مجموعة الدرك الوطني بتلمسان، فقد أكد هذا الأخير أيضا أن هذه النتائج المسجلة في مجال محاربة المخدرات تعود بالأساس إلى الاستراتيجية الأمنية والتواجد الميداني لمصالح الدرك عبر كافة أقاليم الولاية، حيث تمكنت عناصر الدرك الوطني خلال السداسي المنصرم من ضبط كمية معتبرة وصلت إلى 7 قناطير من الكيف عكس السنة الماضية من نفس الفترة، والتي لم تتجاوز الكمية المحجوزة فيها 3 قناطير من الكيف المعالج، وهو ما يشير إلى الجهود والعمل المكثف لذات المصالح التي استطاعت أن تحكم قبضتها عبر الأقاليم التابعة لها بالحدود الغربية، غير أن ما يلفت الانتباه من خلال التقارير الأمنية في هذا المجال هو تزايد تهريب الكوكايين الذي أصبح إحدى المواد المخدرة التي يعمل المهربون ومافيا المخدرات على تهريبها عبر الحدود المغربية باتجاه الجزائر، وتعكس الحصيلة المسجلة أن الكميات المحجوزة من الكوكايين موجهة بالأساس إلى الاستهلاك المحلي، وذلك بالنظر إلى الكمية التي تمكنت مصالح الدرك من ضبطها، حيث استطاعت من حجز 273,5 غرام من الكوكايين عكس السداسي الأول من السنة الماضية الذي لم تتجاوز فيه الكمية المحجوزة 4 غرامات، علما ان الغرام الواحد منها يفوق سعره مليون سنتيم.

● عبد القادر بوشريف